مقومات و استراتيجيات الاندماج الاقتصادي المغاربي

الدكتورة : الوالي فاطمة ،استاذة محاضرة صنف " ب"
جامعة طاهري محمد – بشار benchellate@yahoo.fr
الدكتور : بن شلاط مصطفى،استاذ محاضر صنف " أ "
جامعة طاهري محمد – بشار- benchellate@yahoo.fr
رقم الهاتف :0781535790

ملخص:
تمثل مسألة التكامل الاقتصادي المغاربي أمرا بالغ الأهمية ، إذ تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية ، لتتجسد فعليا بمعاهدة مراكش في 1989 ، لكن هذا الاتحاد عرفت مسيرته اضطرابا كبيرا ، فجل الأهداف التي سطرها الاتحاد والاتفاقيات التي أبرمت بين أعضائه لم تدخل حيز التنفيذ ، وقد تم تخصيص هذا االورقة لعرض تجارب التكامل المغاربي وآفاقه المستقبلية ، وذلك من خلال التطرق الى المسيرة التاريخية للتكامل الاقتصادي المغاربي، إضافة إلى مقومات و استراتيجيات الاندماج الاقتصادي المغاربي .
– **الكلمات المفتاحية:** مغرب العربي ، استراتيجيات تكامل ، منطقة تكامل حرة ، سوق مشتركة.

Abstract:
The question of Maghreb economic integration is of paramount importance, rooted in the colonial period, effectively embodied in the Marrakesh Treaty of 1989, However, this Union has known its course of great turmoil, because the goals set by the Union and the agreements reached between its members have not come into force. This paper has been dedicated to presenting the experiences of the Maghreb integration and its future prospects by addressing the historic march of Maghreb economic integration, Strategies for Maghreb economic integration.

Keywords: Arab Maghreb, Integration Strategies, Free Integration Area, Common Market.

- مقدمة:

اصبح التوجه الدولي نحو الاقليمية ضرورة ملحة تقتضيها التطورات و الظروف الحالية ، فأصبحت التكتلات الاقليمية منتشرة في كل منطقة من العالم ، في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء فالبلدان الصناعية الكبرى تلوذ بمحيطها الاقليمي وتعمل على توسيعه ؛ ويعتبر الاتحاد الأوروبي ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) وغيرها ، من بين أهم التكتلات على المستوى الدولي ، والتي قامت أساسا بدافع تحقيق الأهداف المشتركة في المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية .

وفي مقابل ذلك نجد أن الدول النامية وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها سواء تلك المتعلقة بالديون وضعف الأداء الاقتصادي والمالي ، أو المتعلقة بالعجز في موازين المدفوعات وغيرها ، إلا أنها لم تشهد قيام تكتلات اقتصادية فعلية لمواجهة التحديات القائمة حاليا أمام اقتصاديات العالم .

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول المغاربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل فيما بينها في اطار التكامل الاقتصادي ، إذ أضحى هذا الأخير يفرض نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية وكنتيجة لسيرورة الأحداث خاصة بعد انشاء اتحاد المغرب العربي (UMA) بمدينة مراكش – المغرب في 17 فبراير 1989 ، والذي تقع على عاتقه جملة من التحديات و الرهانات التي يجب أن يأخذ بها حتى يضمن بقائه واندماجه في الاقتصاد العالمي و في النظام العالمي للتجارة ، وعدم تهميشه في إطار قسمة العمل الدولية الجديدة التي تعتمد بشكل كبير على التطورات التكنولوجية و العلمية التي هي في قمة هذا النمط الجديد من قسمة العمل الدولية ، في حين تحتل انتاج ، تصدير الخامات والمواد الأولية في آخر هذا التصنيف ، علما أن البلدان المغاربية تعتبر من البلدان المنتجة والمصدرة

بصفة أساسية ومحدودة للخامات والمواد الأولية ، و كإشكالية لهذه الورقة : هل تمتلك دول المغرب العربي مقومات و استراتيجيات الاندماج الاقتصادي ؟

اولا: التطور التاريخي لاتحاد المغرب العربي

1- المقصود بالمغرب العربي :

إن اصطلاح الدول المغاربية ، غالبا ما يثير كثيرا من اللبس في ذهن المهتمين بشؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي فالمقصود بالاتحاد المغاربي هو ذلك التكتل السياسي والاقتصادي بين الدول الخمس وهي : موريتانيا ، المغرب ، الجزائر تونس وليبيا .

إن المغزى من إرداف لفظ عربي بالمغرب اقترن بالظروف التي أسس فيها مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947 وهي ترجع إلى سببين رئيسين [1] :

أ. غلبة التوجه القومي على التوجه القطري خلال هذه المرحلة خاصة بعد تأسيس الجامعة العربية واستقلال عدد من الدول العربية فكان هذا حافزا مشجعا لإبراز عروبة أقطار الشمال الافريقي لكسب الدعم العربي لقضاياها .

ب. مواجهة الطرح الفرنسي الذي كان يدعو إلى انشاء رابطة شمال افريقيا – الفرنسية ، فمن أجل الرد على هذا التوجه أكدت العناصر الوطنية على الهوية العربية للمغرب .

2- الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي :

لقد كانت ندوة طنجة بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغربية الثلاث آنذاك : المغرب ، الجزائر و تونس لإرساء أسس البناء المغاربي ، وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وهي بادرة تزامنت مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية ، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج.

يمكن ذكر ثلاث مراحل انتقلت فيها تجربة التعاون الاقتصادي[2]:

صيغة التعاون القطاعي على امتداد أربع سنوات من 1964 إلى 1968. ثم صيغة التعاون الشامل في اطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي ، وامتدت هذه المحاولة من 1968 إلى 1975 ، وانعقدت المفوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق ، ولم تفز احداهما بالقبول من جانب الوزراء وانتقلت التجربة ابتداء من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية . وقد اصطحب ذلك في ندوة

الجزائر عام 1975مشروع انشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج انتاجها .

في العاشر من يونيو 1988 ، بزرالدة في الجزائر العاصمة ، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة التأم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمرا تمخض عنه تشكيل" لجنة سياسية مغاربية "وخمس لجان فرعية أنبطت بها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب الكبير .

لقد تم ابرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف كل من : ليبيا تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، والتي تهدف إلى [3]:

- تعزيز أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء و شعوبها .
- إجراء التقدم والازدهار من الشركات التي تتألف منها ودفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف .
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات .
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص ، رؤوس الأموال ، السلع والخدمات .

وفي 23 جويلية 1990 ، بزرالدة الجزائرية التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني استراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي عبر ثلاث مراحل[4]، وهي موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1) : مراحل التكامل الاقليمي المغاربي

المرحلة	الفترة	الهدف
الأولى	1962 – 1995	انشاء منطقة تبادل حر بالإعفاء من الحقوق الجمركية والالغاء التدريجي للحواجز الجمركية
الثانية	1996 – 1999	انشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة
الثالثة	ابتداء من 2000	تأسيس اتحاد اقتصادي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات.

بالإضافة إلى التوقيع على المعاهدة ، اعتمدت قمة مراكش إعلانا رسميا بشأن إنشاء اتحاد المغرب العربي على خطى برنامج عمل الاتحاد الأوروبي . وقد عقدت ستة اجتماعات على التوالي في تونس في 21 – 23 يناير 1990 ، الجزائر 21 – 23 يوليو عام 1990 ،ليبيا في 10 – 11 مارس 1991 ، الدار البيضاء (المغرب) في 15 – 16 سبتمبر 1991 ، نواكشط (موريتانيا) 10 – 11 نوفمبر 1992 ، تونس في 02 –03 أبريل 1994[5].

لكن الاتحاد لم ينعقد منذ 1994 ، مع العلم أن هذا المجلس وحده يمتلك سلطة القرار . وبسبب تعذر تحديد موعد لعقد القمة المؤجلة إلى أجل غير مسمى [6].ثمة اجماع على أن الجمود في الاتحاد المغاربي يعود أساسا إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله.والمتمثل في الخلاف الجزائري – المغربي على حل النزاع في الصحراء الغربية . فالجزائر تعتبر أن مصير المستعمرة السابقة من اختصاص الأمم المتحدة بوصفها " قضية تصفية استعمار " ، والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية [7].

ثانيا : مقومات التكامل المغاربي

دول الاتحاد المغربي تمتلك مقومات التكامل الاقتصادي الناجح ، كوحدة الدين واللغة ، تشابه العادات و التقاليد الواحدة ، الأماني والتطلعات القومية ، وحدة التاريخ والمصير المشترك ، وتوافر الارتباط والتواصل الجغرافي .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتي يمكن ذكرها على النحو التالي[8] :

- عنصر القرب أمر أساسي في أية عملية تكامل ، و بالنسبة للدول المغاربية فإن وجود حدود جوارية يسهل عملية التبادل فيما بين هذه الدول ، ويساعد على تقليص حجم تكاليف التبادل التجاري ،وهي ميزة نسبية يجب استثمارها في عملية الاندماج الاقتصادي الاقليمي من خلال تحرير التجارة الخارجية و إلغاء القيود الجمركية ، بالإضافة إلى بناء البنية الأساسية المتمثلة في الطرق والاتصالات المساعدة على ذلك[9].
- تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط ، يطل على الأطلسي ، ويمثل الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري وإنشاء مناطق صناعة لعادت بمداخيل اقتصادية تساهم في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية.
- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة ، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لابأس بها وإمكانيات سياحية هائلة ، ناهيك عما تمتلكه الجزائر وهي عضو في منظمة

الأوبك من احتياطات هائلة من النفط والغاز ، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم ، وتعتبر ثاني أكبر مصدر له ، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي[10] .

- مساحة المغرب العربي : يتربع المغرب العربي على مساحة اجمالية مقدرة ب 6.062.941 كلم^2.
- التباين في حجم الطاقات البشرية إذ بلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 83 مليون نسمة في سنة 2014 .

ثالثا :استراتيجيات التكامل المغاربي :

1- منطقة التجارة الحرة المغاربية :

1-1.الجهود المبذولة لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المغرب العربي :

رغم أن الاتفاق حول اقامة منطقة التجارة الحرة بين دول المغرب العربي تمفي مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد في تونس في دورته العادية الرابعة بتاريخ 03 فيفري 1994 حيث تم الاتفاق على [11]:

- العمل على اقامة منطقة للتبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية .
- الاتفاق على شمول هذه المنطقة على كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي ، مع امكانية توسيعها لتشمل مجالات أخرى بما فيها قطاع الخدمات .
- السعي المشترك لتوفير ظروف المنافسة السليمة بين المتعاملين الاقتصاديين في دول الاتحاد .
- التنسيق بين السياسات التجارية والجمركية المطبقة في دول الاتحاد .
- تكوين فريق عمل بغية إعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة التبادل الحر ، ووضع الوثائق اللازمة لإنشائها .

إلا أن حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لم يرقى إلى مستوى هذه التطلعات ، هذا الوضع التجاري غير المقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في دورته الثامنة المنعقدة في 20 جانفي 2007 ، وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي ، حيث أن المبادلات التجارية في ظل التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة إذ تقدر ب60 % بين دول الاتحاد الأوروبي و 56 % بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية في حين لا تتعدى 3 % بين دول اتحاد المغرب العربي .

وقد وقع المجلس الوزاري المغاربي للتجارة بالأحرف الأولى على مشروعاتفاقية اقامة منطقة للتبادل الحر بين دول الاتحاد بطرابلس جوان 2010 ، والتي من المنتظر أن تشمل المنتجات الفلاحية وفق ترتيبات يتم الاتفاق عليها ، كما أكدت اللجنة الوزارية المتخصصة بالأمن الغذائي دورتها الأخيرة بمراكش أواخر سنة 2009 على أهمية تعزيز التبادل التجاري المغاربي للمنتوجات الفلاحية لتحقيق الكفاية الغذائية بالمغرب العربي .

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل المكلف بدراسة وإعداد البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي المنعقد من 7 إلى9 جانفي 2013 بمقر الأمانة العامة للاتحاد بالرباط ، على وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول الاتحاد ، وذلك بحضور خبراء مغاربيين مختصين في مجال التقييم الجمركي من كافة دول الاتحاد ، والذي تدارس مشروع البروتوكول والملاحق الخاصة به .

2-1.متطلبات إقامة منطقة تبادل حر مغاربية :

تتضمن إقامة منطقة تبادل حر مغاربية تحديد طرق وسبل المتابعة الضرورية لإنشاء هذه المنطقة ، كما تتطلب أيضا العمل على الشراكة مابين الدول المغاربية من أجل تسهيل الاندماج الاقتصادي ، وهي تحتاج في الأخير إلى مقاربة مشتركة للدول المغاربية في مواجهة أوروبا الموحدة .وإن تحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يحتاج إلى:

- توفر الارادة السياسة المشتركة من أجل تعديل العلاقات الثنائية بهدف تشجيع تدفقات السلع والأشخاص (بما فيها تسوية قضية الصحراء الغربية) ؛
- المصادقة على المعاهدة التجارية والتعريفية من طرف كل الدول المغاربية وتبني بروتوكولات الاتفاقات المرتبطة بها؛
- وضع قائمة للمنتجات التي يتم تحريرها من العراقيل الجمركية وغير الجمركية . هذه القائمة يمكن أن تتوسع فيما بعد والعمل بها لفترة انتقالية محددة قبل الالغاء النهائي لهذه العراقيل ؛
- بالموازاة مع ذلك ، على الدول المغاربية تنسيق سياساتها الجمركية ، وهي مرحلة مهمة لإقامة اتحاد جمركي ، ومنطقة تبادل حر .

2- مرحلتي السوق المشتركة والاندماج الاقتصادي

2-1. اقامة سوق مشتركة في المغرب العربي

إذا تم حقا وتجاوزت خطوة منطقة التجارة الحرة ، وبما أن الاتحادالجمركي لايتطلب أكثر من اعتماد تعريفة جمركية مشتركة قابلة للتطبيق ، فإن قيام السوق المغاربي المشترك يكون خطوة في عملية التحول متوسطة الأجل [12]، إذ تهدف هذه المرحلة إلى ارساء نظام واحد للأسواق وتراتيب موحدة داخل الفضاء المغاربي ، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة لامجال فيها للرسوم الجمركية والحواجز الأخرى وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص ، انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين بلدان المغرب العربي.

حيث يشهد العالم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة رغم أن هذه الأخيرة تمارس سياسة حمائية لإنتاجها فاليابان تمارس سياسة الحماية على منتجاتها الغذائية الأساسية فتمنع استيراد الأرز منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ، كما أن دول المجموعة الأوروبية تمارس أشكال متنوعة من الاجراءات التي تمنع دخول بعض المنتجات الزراعية والصناعية المنافسة لمنتجات بعض دول المجموعة ، ونفس الشيء بالنسبة للسوق الأمريكية التي يباع فيها القمح المحلي والمستورد للمستهلكين بسعر محدد يزيد بنحو ثلاثة أمثال السعر العالمي من أجل حماية المزارعين الأمريكيين وتثبيتهم في انتاج الزراعات الأساسية .

إن هذه الأمثلة تدل على ضرورة ممارسة الحماية الذكية في اطار التكامل الاقليمي للمنتجات التي تغطي الاحتياجات الضرورية لحفظ الحياة ، وهذا الأسلوب بمعظم إجراءاته مؤقت ريثما تتحسن الوضعية الاقتصادية وتصفي الكثير من مظاهر التخلف .

وعليه كان من الضروري على الدول المغاربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثمة منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة ، لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا التواجد من خلال العمل على انفتاح الأسواق القطرية المغاربية على بعضها البعض وخلق عملة واحدة للتداول داخل السوق المغاربية والعمل على تيسير عملية توزيع وتنقل السلع والخدمات وحتى الموارد الاقتصادية داخل السوق المغاربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية .

2-2. الاندماج المالي و النقدي:

مواجهة للصعوبات التي تعرفها بلدان المغرب العربي خاصة في مجالات المديونية الخارجية والتبعية الغذائية ومظاهر التضخم والبطالة المتزايدة ، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي ، وسعيا منها للوصول إلى توحيد العملة النقدية لبلدان المغرب العربي فإن هذه البلدان مطالبة اليوم بالبحث على اندماج مالي ونقدي فيما بينها الذي بدوره يستلزم[13] :

- إلغاء الرقابة على أسعار الصرف وخلق نظام ثابت أو متغير في تحديد أسعار صرف عملاتها الوطنية على أساس سلة من العملات مثل ما فعلته بلدان الاتحاد الأوروبي عام 1972 .
- تحرير تنقل رؤوس الأموال وتعبئة شاملة لعناصر الانتاج .
- ملائمة الأنظمة الجبائية لبعضها البعض .
- تنسيق السياسات النقدية وموازنات البنوك المركزية لهذه البلدان ، غبر أن الاندماج المالي لبلدان المغرب العربي تواجهه هو أيضا صعوبات جمة ، خاصة ما تعلق بتخفيض قيمة عملات هذه البلدان جراء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بحثا عن خلق توازنات اقتصادية ومالية جراء تحسن مستوى صادراتها ، كما تظهر مشكلة تمويل المشروعات المغاربية الثنائية المختلطة ضرورة انشاء بنوك مختلطة كالبنك الجزائري التونسي للتعاون المغرب العربي.

أما فيما يتعلق بآليات ومتطلبات تنفيذ هذه الاستراتيجية فهي تتمثل في ما يلي [14]:

- اعطاء الدعم اللازم لهياكل ومؤسسات الاتحاد لتحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي وإحداث الأجهزة اللازمة للمراقبة الادارية ، المالية والفنية قصد ضمان حسن التنفيذ .
- تشجيع المبادرات الخاصة للمساهمة في تحقيق الاندماج بين دول الاتحاد ومنح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص لكل بلد في البلدان الأخرى وتقديم التسهيلات الضرورية للقيام بدورهم للمساهمة في دعم تنمية وبناء الاتحاد .
- تعمل كافة الأجهزة الاتحادية كل فيما يخصها على تنفيذ البرامج والخطط التنموية وفقا لاستراتيجية التنمية المشتركة وتقديم تقارير دورية لنشاط القطاعات ذات العلاقة مع ابراز النتائج التي توصلت إليها واقتراح الحلول الملائمة لما قد يواجهها من صعوبات .

رابعا : مدى انطباق معايير المنطقة النقدية على دول الاتحاد المغاربي :

1- معيار حرية انتقال عناصر الانتاج (مؤشر الحرية الاقتصادية) :

مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعده معهدHertage، ويتكون من تجميع عشرة عوامل[15] ،و المتمثلة في:

- ✓ حرية التجارة .
- ✓ العبء الضريبي للحكومة .
- ✓ تدخل الحكومة في الاقتصاد .
- ✓ السياسة النقدية .
- ✓ تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي
- ✓ الجهاز المصرفي .
- ✓ الأجور والأسعار .
- ✓ حقوق الملكية .
- ✓ الأنظمة .
- ✓ الأسواق السوداء .

ويصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالآتي [16] :

- ✓ اقتصاد حر : من 1 إلى 1.99 نقطة .
- ✓ اقتصاد شبه حر : من 2 إلى2.99 نقطة .
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة : من 3 إلى 3.99 نقطة .
- ✓ حرية اقتصادية ضعيفة جدا : من 4 إلى 5 نقاط .

2- معيار الانفتاح على العالم الخارجي :

يرى ماكينون أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي شرطا أساسيا لتكوين منطقة نقدية مثلى ، إذ يعرف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسب من الناتج المحلي الاجمالي[17].و الجدول الموالي يوضح مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي من 2010 إلى 2011 .

الجدول رقم (2) : مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	0.6	0.6	0.58	0.57	0.54
المغرب	0.57	0.649	0.7651	0.639	0.825
تونس	0.57	0.649	0.651	0.639	0.825

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- ✓ كيفية حساب المؤشر الموضحة في التعريف السابق .

- ✓ بيانات الصادرات ، الواردات و الانتاج المحلي تم الحصول عليها من : قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية ، مرجع سبق ذكره .

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن درجة الانفتاح الاقتصادي لكل من الجزائر ، المغرب وتونس أكثر من 50 %وهي درجة مرتفعة نسبيا ، ويفسر ذلك بأن هذه الدول لايمكنها إنتاج كل ماتحتاج إليه ، وارتفاع هذه القيم يؤكد نقص الانفتاح على العالم الخارجي.

3- معيار التنوع الاقتصادي :

تعاني موازين التجارة الخارجية المغاربية من عدم تنويع الصادرات التي تتركز على قطاع الموارد الزراعية والطاقة ، بينما الصادرات الصناعية خاصة التي فيها محتوى تكنولوجي عال هي متدنية للغاية ، وبالتالي الاتكال الكبير على الاستيراد لإشباع الحاجات الأساسية من الاستهلاك ، بما فيه استيراد المأكولات والمشروبات ، بالرغم مما يتوفر من امكانيات زراعية .

لكل هذه الأسباب فإن الابتعاد عن الاقتصاد الريعي يجب أن يكون الهدف الرئيسي في وضع أية إستراتيجية لابتكار نموذج تنمية بديلة يحقق مستوى أعلى من التشغيل ، ويقضي على هجرة الأدمغة والكفاءات ، وعلى ارتباط معدلات النمو بالعوامل الخارجية . وذلك يتطلب استنفار كل القدرات البشرية ضمن أهداف وطنية لامتلاك و توطين القدرة العلمية والتكنولوجية التي بدونها لا يمكن لاقتصادات دول المغرب العربي ، بأن تخرج من الحلقة المفرغة للاقتصاد الريعي لكي تدخل في حلقة ايجابية حيث تتنوع النشاطات الاقتصادية بشكل تنافسي يسمح للاقتصادات بأن تستفيد من العولمة بدلا من أن تكون ضحية لها كم هو الحال الآن .

4- معيار التشابه في الأهداف:

و يمكن تلخيص أهم أهداف كل دولة من دول الاتحاد المغاربي وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم (3) : أهداف دول المغرب العربي من وراء التكامل الاقتصادي

الدولة	الهدف
الجزائر	▪ تحقيق الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة . ▪ العمل من أجل التخلص من البطالة . ▪ تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوربا وبالأخص في مجال الغاز

	الطبيعي الذي ستصدرها عن طريق المغرب مرورا بإسبانيا. ▪ تدعيم دورها في المنطقة العربية وكذلك الافريقية . ▪ ترى في هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية .
المغرب	▪ تحقيق أهداف اقتصادية من خلال التعاون والتنسيق مع بقية دول المنطقة . ▪ الاستفادة من المشاريع المشتركة التي تقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول . ▪ الرغبة في استخدام صيغة الاتحاد المغاربي للقضاء على سياسة المحاور والصراعات كورقة للتفاوض مع جبهة البوليساريو والتوصل إلى حل للمشكلة . ▪ محاولة تحييد ولو جزئيا الجزائر بالتراجع عن دعمها للبوليساريو.
تونس	▪ تحقيق مكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى خاصة مع تدهور القدرة الشرائية لمواطنيها. ▪ ايجاد سوق مغاربية تصدر لها الفائض من اليد العاملة التونسية دون التعرض للضغوط السياسية ، فانضمامها للاتحاد يجنبها مثل تلك السلوكيات بفعل المعاهدات والاتفاقيات الجماعية التي تربطهما . ▪ الحصول على دور يتناسب نسبيا مع أدوار الدول الأخرى الأعضاء ، لأنه كان لها دور محدود يقتصر على استضافة الوفود لعد الاجتماعات واللقاءات فقط .

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات .

من خلال الجدول السابق يتضح وجود تباين واختلاف في الأهداف المنشودة من وراء تحقيق التكامل المغاربي ، وان كانت تشترك في الرغبة من الاستفادة من المشاريع المشتركة بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب .

5- معيار المزايا والتكاليف :

إن عدم اندماج الاقتصاديات المغاربية يجعل كلا منها مهمشة ولن تستطيع المنطقة أن تستجيب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الناقلة للتكنولوجيات الحديثة والمدعمة للربحية ، فبدون اندماج اقتصادي[18] :

- يبقى حجم التبادل المغاربي ضئيلا بدون اعتبار النفط والغاز .
- عدم الانتفاع من المزايا التفاضلية لكل بلد حتى ولو كانت هذه المزايا ثابتة وغير ديناميكية مثل ضعف التواجد المغربي في المجال الاقتصادي التونسي حيث أن المغرب له مزايا تفاضلية في

منتوجات البحار بالنسبة إلى تونس .واضافة إلى ذلك إن مبيعات المواد الغذائية في السوق الجزائرية تحسب ل 6 % من الصادرات المغربية و 0.3% من الايرادات الجزائرية لمجمل هذا النوع من المواد ، في حين أن 40% من المواد الغذائية متأتية من فرنسا واسبانيا .وكذلك في قطاع النسيج فإن الحصة الأكبرمن مشتريات الجزائر هي من صنع تركي ، صيني واسباني وفي هذا المجال تمثل حصة تونس من السوق الجزائرية 0.9 %وحصة المغرب 0.8 %فقط .

- وبدون الدخول في حثيات القطاعات ، فإن تونس تقدر أن عدم الوحدة المغاربية يحرمها 1%من النمو في كل سنة وأن عدم الاندماج الاقتصادي يمنع كل الدول المغاربية بزيادة 10بليون دولار ما يماثل 5 %من الناتج المحلي الخام للدول الخمس وهذا يعني أن كل دولة يمكنها أن ترفع من نسبة نموها ب 2 %حسب البنك العالمي . علاوة على هذا يحرم كل بلد من المنطقة المغاربية من خلق مواطن شغل إضافية .
- يمكن تلخيص موقع الدول المغاربية من الوفاء بمعايير المنطقة النقدية المثلى :

الجدول رقم (4) : درجة تحقق شروط المنطقة النقدية المثلى في دول الاتحاد المغاربي

الشروط	وضعية الدول المغاربية		
	متوفرة	نسبيا	غير متوفرة
حرية انتقال عوامل الانتاج		✓	
الانفتاح على العالم الخارجي		✓	
الأهداف		✓	
التنوع الاقتصادي			✓
المزايا و التكاليف	✓		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات .

- الخاتمة :

إن تجربة التكامل المغاربي كانت محدودة جدا و لم تتمكن من تحقيق أبسط صور التكامل الاقتصادي ، على الرغم من الخطوة الايجابية التي أدت إلى نشأة تجمع اتحاد المغرب العربي (UMA) سنة 1989 ، والتي تبعتها خطوات أخرى بوضع مؤسسات لهذا الصرح المغاربي ، اضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتعاقدة المغاربية في مجالات عديدة خاصة في الجانب التجاري ، الجمركي و الضريبي ، حيث إن تعثر العمل الوحدوي لا يرجع إلى نقص في الاتفاقيات أو قلة مجالات التعاون أو عدم توفر مقومات التكامل ، وإنما يرجع ذلك إلى الممارسات التي تختلف كثيرا عن الأهداف المسطرة و المتفق على تنفيذها ، وقد كان العامل السياسي في كثير من الأحيان سببا في توقف مسيرة التكامل المغاربي .

---

[1] مقلاتى عبد الله ، (2012) ، " **الثورة الجزائرية والمغرب العربي** " ، الجزائر ، وزارة الثقافة ،الصفحة 33 -34 .

[2] الفيلالي مصطفى ، (2005) ، " **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** " ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الصفحة 25 .

[3] Khiat Kenza Linda , (2010 / 2011) ,**"Impact du partenariat Euro- méditerranéen sur les économies des pays du Maghreb " ,** Mémoire de Magister en Sciences Economiques , Option Economie Internationale , Université d'Oran , Page 96 .

[4] بلعور سليمان ، (2008 / 2009) ، " **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، فرع ادارة الأعمال ،جامعة الجزائر ، الصفحة 70 .

[5] ZenasniSoumia , (2013 / 2014) , **" Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies du Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises"** , Thèse du doctorat en science économiques , Université Abou BekrBelkaid , Tlemcen, Page 141 .

[6] عدوكة لخضر ، بن عبيزة دحو ، (2012) ،" **التكتلات الاقليمية والتنمية الاقتصادية – اتحاد المغرب العربي الواقع والتحديات في ظل الأزمات الحالية –** " الملتقى الدولي الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، بالمركز الجامعي بالوادي ، يومي 26 و 27 فيفري2012 ، الوادي ، الجزائر ، الصفحة 2.

[7] المدني توفيق ، (2006) ، " **اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية** " ، دمشق ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، الصفحة 24 .

[8] عشور عبد الكريم ، (2012) ، " **معوقات التكتل الاقتصادي العربي بين العوامل الداخلية اتحاد المغرب العربي نموذجا** " ، الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات " ، بالمركز الجامعي واد سوف ، ، يومي 26 – 27 فيفري 2012 ، الوادي ، الجزائر ، الصفحة 11 .

[9] بن عزوز محمد ،(بدون ذكر سنة المناقشة) ، " **الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990 –2007)** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، الصفحة 323 .

[10] محمد الشكري ، (2007) ، " **تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغاربي** " ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية ، يومي7 – 8 نوفمبر 2007 ، الدوحة ، قطر ، الصفحة 11 .

[11] بهلولي فيصل ، (2014) ، " **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة** " ، مجلة الباحث الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 ، العدد14 ، ، الصفحة 201 .

[12]Manifeste pour une relance de l'intégration économique Maghrébine-A l'initiative de care Algérie , 15 Janvier 2013 .P6.

[13]منصوري محمد الشريف ، (2009/2008) ، "**إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة الأعمال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الصفحة 241 .

[14]صبيحة بخوش ، (2011) ،" **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007** "، عمان ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الصفحة 325 .

[15]الغزالي محمد عيسى ، (2003) ، " **القدرة التنافسية وقياسها** " ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، ديسمبر 2003 ، العدد الرابع والعشرون الصفحة 24 .

[16]بعداش عبد الكريم ، (2008/2007) ، " **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر ،الصفحة 73 .

[17]حفيظ فاطمة ، (2010 /2011) ، " **الاصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس والمغرب)** " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،الصفحة 176 .

[18]الشابي علي ، (2013) ، " **الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي**"، قدمت هذه الورقة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة يومي 17 و18 فبراير 2013 ، الدوحة ، قطر ،الصفحة 13 .